

مؤتمرات هيرتسليا الأربعة السابقة

إعداد وترجمة: الياس شوفاني

برز مركز هيرتسليا (تأسس سنة 1994)، على الرغم من حداثته، بسرعة فائقة بين أقرانه من مراكز البحث الاستراتيجي في إسرائيل، فتقدمها جميعاً بلا منازع، شكلاً ومضموناً. وفي التعريف بالمركز، جاء في موقعه في الإنترنت⁽¹⁾ أنه "المؤسسة التربوية الخاصة والمبدعة، الأولى والفريدة في نوعها في إسرائيل." وقد أنشئ على نمط الجامعات الخاصة المتميزة في الولايات المتحدة.

والمركز "هيئة مشتركة لا تتوخى الربح، ولا تتلقى مساعدات مالية حكومية مباشرة، وهي تركز جهدها للسعي وراء التميز في البحث والتثقيف." وقد أسس المركز الأستاذ أوريئيل رايخمن، الذي لا يزال رئيسه إلى الآن، بهدف إيجاد جامعة في إسرائيل يتقدم فيها الإنجاز الشخصي جنباً إلى جنب مع المسؤولية الاجتماعية. "كما جاء في التعريف أن "المقاربة المبدعة للمركز متعدد الاختصاصات تختلف جذرياً عما هي في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية الأخرى، بسبب روحيتها والتزامها الاجتماعي الشديد."⁽²⁾

يسعى هذا المركز لتدريب قادة المستقبل في إسرائيل، ولتنشئة قيادة عالية المستوى لإدارة الأعمال والسياسة والتكنولوجيا والتشريع. ولذلك ففيه عدد من الكليات والمعاهد، من أهمها: "معهد السياسة والاستراتيجية"؛ "المؤسسة السياسية الدولية لمكافحة الإرهاب"؛ "كلية لاودر للعلوم السياسية والدبلوماسية والاستراتيجية". ولعل من أهم نشاطات هذا المركز، الذي أصبح بمثابة "الخزان الفكري" لما يسمى "اليمين الصهيوني"، عقد "مؤتمر هيرتسليا" السنوي، منذ نهاية سنة 2000، وإصدار أوراقه ومداولاته في مجلد ضخم، وكذلك في "ملخص" لأهم النقاط والتوصيات، باللغتين الإنكليزية والعبرية.⁽³⁾

(1) <http://www.herzliyaconference.org>

Ibid. (2)

Ibid. (3)

ويحظى هذا المؤتمر باهتمام المعنيين الشديد، سواء في إسرائيل أو خارجها، لما يتناوله في مداولاته من موضوعات، ولكيفية معالجة القضايا المطروحة ومستواها العلمي، وخصوصاً بالنظر إلى المشاركين في أعماله وإعداد أوراقه من مختلف القطاعات - السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية. وفي مقابلة مع يئير شيلغ في صحيفة "هآرتس" قال عوزي أراد، رئيس المؤتمر الذي قام على تنظيمه وإدارته والمستشار السابق لرئيس الحكومة السابق، بنيامين نتنياهو: "من لم يكن هناك [في المؤتمر] كأنه ليس محسوباً في عداد القيادة الإسرائيلية العليا."⁽⁴⁾

وفي تلك المقابلة قال أراد: "عقد مؤخراً في (المركز متعدد الاختصاصات) في هيرتسليا مؤتمر كبير بعنوان (ميزان المنعة والأمن القومي لإسرائيل). وقد بادر إلى عقده شخصيات بارزة في القيادة الأمنية وفي النخبة الأكاديمية في إسرائيل، ومنهم رؤساء (الموساد) وجهاز الاستخبارات العسكرية، يتسحاق حوفي ومئير عميت وشبتي شفيط، والسفير زلمان شوفال، والأستاذ حاييم هراري، والأستاذ إيهود شبرينتسك. وكان الحاضرون فيه من أبرز الوجوه في المؤسسة السياسية والأمنية والأكاديمية، ومثلهم كل من حضر المؤتمر، الذين بلغ عددهم ثلاثمئة شخص."

وفي تقديمه للمجلد الذي احتوى أوراق المؤتمر الأول ووقائعه ومداولاته قال أراد: "كان الدافع إلى عقد المؤتمر أصلاً الإحساس بأن دولة إسرائيل تواجه مشكلات ومسارات مصيرية. وكان الملاحظ أنه في أوساط متعددة في البلد يسود القلق من النزعات المتطورة في إسرائيل ومحيطها، ومن التحديات التي تطرحها أمام وجودها، وأن هناك حتى من يثير أفكاراً قاتمة بالنسبة إلى قدرة الدولة على الصمود. ومع أننا خبرنا في السابق أمزجة كهذه، لكن ظهر أن معظمها لا أساس له، حتى أنها ولدت تجنّداً وتعقلاً بالذات. ومن الممكن أن يحدث الشيء نفسه هذه المرة أيضاً، لكن لا يجوز تجاهل إمكان أن تكمن فيها أيضاً بذور النبوءة التي تجسّد ذاتها."⁽⁵⁾

ويستشف من كلام أراد أن الدافع إلى عقد "مؤتمر هيرتسليا" الأول كان المزاج العام القائم على الإحساس بأن إسرائيل، كتجسيد مرحلي للمشروع الصهيوني، تواجه في هذه الحقبة وضعاً شبيهاً بالمحطات الرئيسية السابقة

(4) "هآرتس"، 2001/3/23.

(5) "ميزان المنعة والأمن القومي، مؤتمر هيرتسليا الأول" (يديعوت أحرونوت، 2001)، ص 7.

في سيرورة هذا المشروع الاستيطاني، الذي لا يزال في طور الإنشاء. وبناء عليه، لا بد من عقد مؤتمر شبيه بـ "المؤتمر الصهيوني الأول" (1897)، أو "مؤتمر لندن" (1920)، أو "مؤتمر بلتمور" (1942)، ويضم "حكّماء صهيون"، لتداول تخطيط العمل الصهيوني للمستقبل، وإن اختلف عنها في ظروف المكان والزمان، وبالتالي، في جدول الأعمال وطبيعة القضايا المطروحة للمناقشة فيه.

وإذا كان "المؤتمر الصهيوني الأول" عقد في ذروة احتدام "المسألة الشرقية"، و"مؤتمر لندن" بعد "الحرب العالمية الأولى" وبناء على نتائجها، و"مؤتمر بلتمور" في ذروة "الحرب العالمية الثانية" وبناء على التوقعات الصهيونية منها، فلماذا لا يعقد "مؤتمر هيرتسليا" في ظل احتدام صراع "العولمة"، وفي سياق "الحرب العالمية الثالثة" على ما يسمى "الإرهاب"؟ وإذا كان من الواضح أن المؤتمرات الصهيونية البارزة السابقة تواكبت مع متغيرات كونية كبيرة، انجلى كل منها عن "نظام عالمي جديد"، بهذه القيادات الدولية أو تلك، فلماذا لا يعالج "مؤتمر هيرتسليا" قضايا العمل الصهيوني في "النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة"، والذي تعمل واشنطن بكل قوة على بنائه؟!

مع ذلك فهذا المؤتمر يختلف عن الأمثلة المذكورة أعلاه، سواء لناحية الشكل أو لناحية المضمون. فإذا كانت تلك المؤتمرات عقدت في محطات مركزية في سيرورة تبلور المشروع الصهيوني، فإنها كانت تبحث عن السبل لتحويل "الفكرة الصهيونية" المجردة إلى واقع ملموس. أمّا "مؤتمر هيرتسليا" فإنه يعقد والمشروع قائم، وإن لم يستكمل بعد بناءه الذاتي أو ينجز دوره الوظيفي، ولذلك فهو يبحث في السبل التي تؤهل إسرائيل الراهنة لاستكمال التقدم نحو تحقيق غايات ذلك المشروع. هذا بالإضافة إلى أن المؤتمر لم يقتصر في تركيبة المشاركين فيه على زعماء الحركة السياسيين، وإن لم يستثنهم، بل كان الغالب على الحضور "الخبراء" في شتى مجالات التحليل والتخطيط في العمل الصهيوني عامة. وإذا كانت مشاركة ممثلي "البلد الأم" (المركز الإمبريالي والحركة الصهيونية العالمية) في المؤتمرات الأخرى متسترة نسبياً، فإنها في "مؤتمر هيرتسليا" كانت علنية صارخة.

وقال أراد في تقويمه العام لأعمال المؤتمر الأول: "في مسار المؤتمر توخينا الوقوف على طبيعة المخاطر ومداهها، وحتى تطلعنا إلى التأشير على الإمكانيات المتوفرة والخطوات المطلوبة من أجل تعزيز قدرة إسرائيل على الصمود في مواجهة المخاطر. ذلك بأنه، فعلاً، قبالة المخاطر - بعضها ظاهر للعيان،

وبعضها خفي، والقليل منها مراوغ - تتوفر لدى إسرائيل كذلك مصادر قدرة هي: قوتها العسكرية وكفاءتها الدفاعية والرادعة؛ اقتصادها وطاقاتها التكنولوجية؛ تماسكها الاجتماعي وغورها الاستراتيجي، الذي يمنح لها الشعب اليهودي. وإذا أفلحت إسرائيل في تنمية هذه الموارد وتجنيدها، فإنها تستطيع بالتأكيد أن تجابه بشكل صحيح ما ينتصب أمامها.

وأضاف أراد قائلاً: "إن الميزان الذي عرضه المؤتمر لم يكن حسابياً مجرداً، أو (تعداداً للمخزون)، أو تفحصاً مقارناً على محور الزمن، وإنما توازناً بين التحديات التي تواجهنا وبين الأجوبة التي في استطاعتنا أن نقدمها."⁽⁶⁾ وفعلاً، فإن هذه الخصائص هي التي تميز "مركز هيرتسليا متعدد الاختصاصات"، وبالتالي المؤتمر السنوي الذي يعقد برعايته، من أقرانه من مراكز البحث في إسرائيل، وهي كثيرة، وكذلك من طبيعة مؤتمراتها وإصداراتها الناتجة من أعمالها. ■

المؤتمر الأول

عقد هذا المؤتمر في 19 - 21 كانون الأول/ديسمبر 2000، وصدرت عنه وثيقة جرى تعميمها في أواسط آذار/مارس 2001، وتم تسليمها للرئيس الإسرائيلي، موشيه كتساف، في طقس احتفالي. وعن هذا المؤتمر يقول رئيسه ومحرر وثيقته، عوزي أراد، ما يلي: "في عيد الأنوار (الحنوكا) سنة 761 (عبري)، أُقيم مؤتمر كان موضوعه (ميزان المنعة والأمن القومي)، وكان هذا المؤتمر، الذي حمل اسم (مؤتمر هيرتسليا) الأول في سلسلة مؤتمرات سنوية ستقام في المستقبل تتناول موضوع الأمن والمنعة القوميين لدولة إسرائيل."⁽⁷⁾

وأضاف أراد: "في سياق التحضير لعقد المؤتمر أُلِّفت طواقم عمل خاصة، قدمت تقارير في موضوعات: التربية؛ الاقتصاد والمجتمع؛ التكنولوجيا؛ الأمن؛ الاستراتيجية. وفي المؤتمر عرضت نقاط التقارير الرئيسية، وتكلم فيه نحو 50 شخصية، بمن فيهم رؤوس الدولة وأقطابها. كما ساهم فيه أكثر من 300 مشارك، يمثلون الصفوة في دولة إسرائيل في المجالات العسكرية، والاقتصادية، والمجتمعية، والتكنولوجية، والتربوية. كذلك شارك ممثلون عن العالم اليهودي ورجال الفكر. وجاء المشاركون من داخل الجهاز الحكومي وخارجه، ومن السلك الأكاديمي، ومن قطاعي الاقتصاد والاتصالات.

(6) المصدر نفسه.

(7) "ميزان المنعة والأمن القومي، مؤتمر هيرتسليا الأول" (يديعوت أحرونوت، 2001)، ص 7.

كما حضر قادة يهود وخبراء من الخارج، وكانوا ضيوفاً.⁽⁸⁾

شارك في رعاية المؤتمر وتمويل نفقاته عدد من المؤسسات الصهيونية منها: "صندوق كيساريا - إدموند بنيامين دو روتشيلد؛ وزارة الدفاع؛ اللجنة اليهودية - الأميركية؛ مركز الأمن القومي - جامعة حيفا؛ الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية؛ مجلس الأمن القومي - ديوان رئيس الحكومة؛ المركز الإسرائيلي للتقدم الاجتماعي والاقتصادي؛ مركز تراث الاستخبارات. وألّفت طواقم العمل، التي أعدت أوراق أعماله كالتالي: 1) طاقم الأمن والاستراتيجية، برئاسة اللواء (احتياط) إيتان بن - إياهو، قائد سلاح الجو السابق، ومعه عدد من العسكريين والمختصين بالشؤون الأمنية؛ 2) الطاقم الاقتصادي، برئاسة دانييل دورون؛ 3) الطاقم التربوي، برئاسة د. شمشون شوشاني؛ 4) طاقم الأمن والتكنولوجيا، برئاسة د. شلومو كليش؛ 5) طاقم الجيو - ديموغرافيا، برئاسة الأستاذ أرنون سوفير؛ 6) طاقم استطلاع المواقف، برئاسة الأستاذ غبريئيل بن - دور.

وعن المجلد الصادر عن المؤتمر، قال أراد: "كتاب المؤتمر، الذي يصدر في عيد الاستقلال سنة 761 (عبري) قسم إلى أربعة أبواب: الباب الأول من الكتاب يشمل "ملخص" الموضوعات. وهذا الباب الذي يشدد على النقاط الرئيسية، ويعرض أبعاد المنعة القومية كما أثرت في المؤتمر، بلوره وكتبه العميد (احتياط) عاموس غلبواع. ويفصل الباب الثاني من الكتاب، وعلى أساس تفريغ التسجيلات، تفصيلاً كاملاً، المحاضرات والمناقشات كما دارت في المؤتمر. ويشمل الباب الثالث تقارير طواقم العمل التي وزعت على الحضور لاستخدامها في مناقشاتهم. ويجمع الباب الرابع والأخير، في داخله، أطر المؤتمر والمشاركين. وقد ساعد في إنتاج الكتاب شاؤول رحافي، وبوعز زنغر، وطومي شطاينر.⁽⁹⁾

كان من أهم أوراق المؤتمر تلك التي قدمها وعرض نقاطها الرئيسية في جلسته الأولى، "شيخ" المخططين الاستراتيجيين الإسرائيليين، البروفسور يحزقيئيل دور، من الجامعة العبرية في القدس، ونشرت كاملة في المجلد الصادر عن المؤتمر بعنوان "الأسس الداخلية للأمن القومي لدولة إسرائيل".⁽¹⁰⁾ افتتح دور مقالته تحت عنوان فرعي "إسرائيل كدولة أمن" قائلاً: "في المستقبل المنظور، لنقل خمسة وعشرين حتى خمسين عاماً، سيكون الشرق الأوسط وعموم غرب آسيا غير مستقرين، بسبب مسارات

(8) المصدر نفسه، ص 8.

(9) المصدر نفسه.

(10) المصدر نفسه، ص 342 - 363.

وتقلبات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية. كذلك، ليس هناك مؤشرات إلى قيام نظام دولي في استطاعته أن يفرض التهدئة على المنطقة. ويجب أن نضيف إلى ذلك استمرار العداء العميق لإسرائيل، على الأقل من جانب بعض الدول وطبقات السكان.⁽¹¹⁾ وإذا لا يلغي ذلك في نظر درور ضرورة السعي إلى "السلام"، الذي قد يجيء على شكل "مفاجأة" في ظل الأوضاع المتقلبة في المنطقة، وخصوصاً انتشار الأسلحة المتقدمة والقادرة على التدمير الشامل، فإنه يؤكد ما يلي: "التقدير المتضخ هو أن العلاقات بين إسرائيل ودول غرب آسيا ستكون في المستقبل المنظور مزيجاً من نسب وأشكال متغيرة من السلام والعداء والعنف. وينجم عن ذلك نتيجة لا مفر منها، وهي أن على إسرائيل أن تبقى، ضمن أمور أخرى، (دولة أمن). وواضح أن هذا ليس هدف دولة إسرائيل ولا جوهر كينونتها. لكن، إلى أن يتغير الوضع في الشرق الأوسط من أساسه، يجب أن تبقى اعتبارات الأمن على رأس الأولويات القومية، ولا سيما في ظل قيام تهديدات وجودية لإسرائيل، حتى وإن كان احتمالها متدنياً جداً."⁽¹²⁾

لكن درور استدرك قائلاً: "وهذا لا يعني (دولة ثكنة)، كل حياتها موجهة نحو الحاجات الأمنية. إنما يتعين على إسرائيل أن تصل إلى مستوى عال من الأمن من خلال الاعتماد على مجمل ميزاتها وأرصدها، والتي من جانبها يجب أن تكون، إلى هذه الدرجة أو تلك، موجهة، ضمن أمور أخرى، لزيادة الأمن القومي. هكذا، على سبيل المثال، يجب تطوير إسرائيل لتكون مجتمعاً تكنولوجياً متقدماً ذا اقتصاد قائم على العلم، الذي يشكل أساساً حيويًا للقدرات الأمنية المطلوبة، كما أنه يخدمها. ومن هنا، فإسرائيل بحاجة إلى (نظرية أمن شاملة)، تكون متجددة وجذرية إلى درجة كبيرة."⁽¹³⁾

وإذا تحاشى درور الغوص في قضايا معينة، لأسباب ذاتية وموضوعية ليس أقلها "السرية الأمنية"، مثل جوانب من الاقتصاد، والطاقة، والعلم والتكنولوجيا، والمواصلات، والتنصت، ومستودعات الطوارئ للاستهلاك المدني، فإنه ركز على نقاط أخرى، لخصها كالتالي: "سأتناول الموضوع من خلال اختيار عشرة أسس رئيسية للأمن القومي، هي في تقديري الأهم، ومع ذلك فإنها مهمة في الواقع الإسرائيلي: (أ) إرادة يهودية - صهيونية؛ (ب) انخراط في الشعب اليهودي؛ (ج) مجتمع مجتهد؛ (د) استعداد للقتل والموت - مع التطلع إلى السلام؛ (هـ) الصدمة والخوف؛ (و) نوعية آراء الجمهور؛ (ز) تضامن اجتماعي؛ (ح) الأقليات؛ (ط) كتلة سكانية متعلمة وتمتلك المعرفة

(11) المصدر نفسه، ص 342.

(12) المصدر نفسه.

(13) المصدر نفسه.

ومiale إلى التكنولوجيا والعلم؛ ي) نظام حكم وسلطة.⁽¹⁴⁾

وتناول درور هذه العناوين في ورقته، مشدداً في مطلعها على "الإرادة اليهودية - الصهيونية" بقوله: "الأساس الداخلي الواحد الأكثر أهمية للأمن الطويل المدى لإسرائيل هو الإرادة اليهودية - الصهيونية، أي الإرادة لإقامة وتطوير دولة يهودية - صهيونية في جوهرها على أرض إسرائيل." وهو يرى أن على هذه الإرادة يتوقف إمكان تجنيد السكان في إسرائيل واستعدادهم للقتل والموت في سبيل الحفاظ على الدولة.⁽¹⁵⁾ وفي مسار المداولات أكد درور أن أهم ما يمكن أن يعلمه لحفيدته هو كيف "تقاتل وتقتل، وحتى تموت، في سبيل إسرائيل."

بالإضافة إلى المجلد الشامل لأعمال المؤتمر، أصدر القيمين عليه "ملخصاً إدارياً" داخلياً، بلوره د. عوزي أرا، وساعده في ذلك اللواء (احتياط) عاموس غلبواع، واللواء (احتياط) أبيعيزر يعري، ود. إيلان عميت. وعدا لمحة مختصرة عن النقاط الرئيسية، احتوى "الملخص" على ما سماه "المداميك" التالية: المدماك اليهودي، والسياسي، والعسكري، والاقتصادي التكنولوجي، والتربوي، والاجتماعي. وجاء في النقطة الأولى، المأخوذة كما يبدو من ورقة يحزقيئيل درور، والملاحظات عليها خلال المناقشات، ما يلي: "إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي. ومشكلات أمن الدولة وحاجتها إلى المنعة القومية تنبع من الصراع اليهودي - العربي، الذي رافق الحركة الصهيونية من بدايتها. والمصطلحات (منعة قومية)؛ (وحدة الهدف)؛ (الذاكرة الجماعية)؛ (المسؤولية المتبادلة)، تخص طائفة الأكثرية اليهودية في إسرائيل، وليس بالضرورة الدولة كلها."⁽¹⁶⁾

وكان طبيعياً أن يتعرض المؤتمر لأوضاع "المستوطن" (إسرائيل) الذاتية، وللأخطار التي تتهدده، وأن يحاولوا تقديم الحلول للإشكالات التي يواجهها. وجاء في الفقرة الثانية من "الملخص" ما يلي: "من الناحية الاقتصادية - الاجتماعية، هناك في إسرائيل، في الواقع، مجموعتان سكانيتان: أربعة ملايين نسمة تعيش في أغلبيتها في مجتمع غربي - تكنولوجي، ومليونان - عرب ويهود حريديم (متدينون متزمتون) وعمال أجانب - يعيشون في معظمهم كمجتمع ذي ميزات اقتصادية واجتماعية خاصة بالعالم الثالث. والفارق المركزي بين هاتين الكتلتين السكانييتين هو ديموغرافي: التكاثر الطبيعي لدى العرب في إسرائيل (ولدى الحريديم)، كما هو في

(14) المصدر نفسه، ص 348.

(15) المصدر نفسه.

(16) ملخص المؤتمر الأول، بالعبرية، ص 2.

الشرق الأوسط كله، من الأعلى في العالم." ويزعج المؤتمرين كون نسبة الشباب بين السكان العرب عالية، وأن عددهم يتضاعف كل 15 - 20 عاماً. وهم يرون أن التزايد يشجع الفقر، وبالتالي يجب العمل على التصدي لهذا "الخطر الداهم"، حتى لو استلزم التشريع غير الديمقراطي (العنصري).⁽¹⁷⁾

ولعل التوجهات التي طرحت في المؤتمر كحلول للإشكالات التي تعاني جراءها إسرائيل تكمن وراء السياسة التي تبناها وزير المالية في حكومة شارون الحالية، بنيامين نتنياهو، فيما سُمّي "الإصلاح الاقتصادي"، الذي أثار ضجة كبيرة ترافقت مع إضرابات عمالية شلّت الحياة العامة في إسرائيل. وقد وصفها زعيم المعارضة، شمعون بيرس، في خطاب أمام الكنيست، وفي سياق مشروع قدم لنزع الثقة من الحكومة، أنها "رأسمالية خنزيرية". وفي الواقع، هناك إجماع على أن تلك "الإصلاحات"، التي طرحت وكأنها خشبة الخلاص للاقتصاد الإسرائيلي من الانهيار، قد زادت الأغنياء غنى والفقراء فقراً. وهناك من وصف الميزانية المقدمة على أساس تلك "الإصلاحات" بأنها ميزانية لدولتين مختلفتين، وهو ليس بعيداً عن الواقع فعلاً.

وقد ورد في الملخص بهذا الصدد ما يلي: "إن سد الفجوة بين الكتلتين السكانييتين لا يستوجب فقط تغيير السياسة الديموغرافية، بل يستوجب أيضاً توظيفات كبيرة في التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي للسكان. في المقابل، ومن أجل الحفاظ على الأفضلية النوعية وإعداد البنية التحتية المطلوبة لمجتمع تكنولوجي وافر العلم، فإن المطلوب توظيفات كبيرة في إتقان جهاز التعليم لكتلة السكان القوية، وكذلك في تحسين البنية التحتية القومية في مجالي المواصلات والاتصالات. وبسبب محدودية الموارد، لا يمكن التوظيف في المجالين - سد الفجوات وتطوير النوعية - في آن واحد. لذلك، يجب إعطاء الأولوية لتطوير النوعية."⁽¹⁸⁾

في جلسة المؤتمر الثامنة، استحوذت كلمة أرنون سوفير، الأستاذ في جامعة حيفا، على اهتمام كبير، لأنها تركزت على "الخطر الديموغرافي" الذي يتهدد إسرائيل كدولة يهودية جراء التزايد السكاني الطبيعي للأقلية العربية فيها. وجاء في "الملخص": "إذا استمرت الاتجاهات الديموغرافية، فإنها ستضع تحدياً أمام استمرار وجود إسرائيل كدولة يهودية. وأمام هذه الدولة استراتيجيتان بديلتان: إما التكيف والتلاؤم، وإما الكبح والتصدي. وتستوجب استراتيجيا التصدي سياسة ديموغرافية صهيونية نشيطة وطويلة المدى، وتؤمن تعبيراتها السياسية والاقتصادية والتربوية الطابع اليهودي

(17) المصدر نفسه.

(18) المصدر نفسه.

لإسرائيل على المدى الطويل. وكذلك، سيكون ضرورياً العمل لمأسسة وتقوية وتمتين العلاقة بالشعب اليهودي في العالم، الذي يشكل المؤخرة والعمق الاستراتيجي الحيوي لإسرائيل.

وفي الواقع، فإن كلمة سوفير والورقة التي قدمها إلى المؤتمر تركتا صدى كبيراً، لا بين المشاركين فيه فحسب، بل أيضاً في الأوساط السياسية والإعلامية عامة. وتأكيداً أنه إذا استمر الحال على ما هو عليه الآن، فإن اليهود سيصبحون أقلية في إسرائيل في سنة 2020، أشعل الضوء الأحمر أمام صانعي القرار السياسي في إسرائيل، وأصبح موضوع "الترانسفير" يتداول في الخطاب السياسي بصورة عادية. وما كان هؤلاء يتكتمون عليه ويتحرجون من التصريح العلني به، أصبح أمراً مشروعاً، كونه يمس قدس الأقداس في الفكر الصهيوني - عنصرية المستوطن اليهودي.

وفي جلسات المؤتمر التسع تم التطرق إلى موضوعات متعددة، وعلى درجة عالية من الأهمية بالنسبة إلى ما تعتبره إسرائيل ركائز في أمنها الاستراتيجي، منها على سبيل المثال "العلاقة المتميزة" بالولايات المتحدة، ودور التكنولوجيا في المنعة العسكرية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاقتصاد والتربية. كما تخلل الجلسات محاضرات ألقاها ضيوف من رجال السياسة في إسرائيل، منهم: الرئيس موشيه كتساف، ورئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو، والأسبق شمعون بيرس، وكذلك أريئيل شارون، ورئيس الأركان شاول موفاز. كما كان مدرجاً في جدول الأعمال في الجلسة الختامية كلمة لرئيس الحكومة في حينه، إيهود براك، لكنها، لسبب ما، لم تظهر في وقائع المؤتمر.

وتميزت في المؤتمر الجلسة السادسة، التي عقدت بعنوان "ميزان الدفاع والردع". وقد تحدث فيها كل من رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية، عاموس مالكا، ورئيس "طاقم الأمن والاستراتيجي" للمؤتمر، إيتان بن - إياهو. كما شارك في النقاش وتقديم الملاحق للورقة الأصلية عدد من الضباط الكبار والمحليلين الاستراتيجيين المعروفين في إسرائيل. وعن المداولات في موضوع الأمن جاء في "الملخص": "تواجه إسرائيل ثلاث دوائر صراع، من شأنها أيضاً أن يتداخل بعضها في بعض: الدائرة الملاصقة - الفلسطينية (وغالباً داخل إسرائيل بالذات) والجنوب اللبناني - والصراع هنا صراع بزخم متدنٍ، أي إرهاب حرب غوار وعصيان مدني؛ الدائرة القريبة - السورية، مع إمكان تعزيز من جانب مصر والعراق، وربما الأردن أيضاً - وهي حرب بزخم عالٍ، في البر والبحر والجو؛ والدائرة البعيدة - في عمق الأراضي السورية، وفي العراق وإيران - وهي حرب استنزاف ضد المؤخرة، بواسطة صواريخ أرض - أرض،

مع إمكان تصعيد إلى سلاح غير تقليدي.⁽¹⁹⁾

وجاء في الملخص أن "الجيش الإسرائيلي مبني على أساس التوصل إلى قدرة دفاعية وردعية معينة في الدائرة القريبة، ومع قدرة ردع، معاقبة ودفاع في الدائرة البعيدة أيضاً. واليوم، كما في الماضي، تجد إسرائيل نفسها في ذروة صراع في الدائرة الملاصقة، في حين تستخدم خليطاً من الوسائل العسكرية والاقتصادية والسياسية، من أجل التوصل إلى تهدئة وتقدم في التسوية السياسية. وقدرة التصدي في صراع من هذا النوع تستوجب الصبر والصمود من جانب الجمهور كله.⁽²⁰⁾ ويجب الإشارة هنا إلى أن التسوية مع السلطة الفلسطينية كانت في متناول اليد لو توفر لها شريك في إسرائيل، الأمر الذي قلبه الخطاب السياسي الإسرائيلي إلى الادعاء بعدم وجود شريك في الجانب الفلسطيني، وذلك للتغطية على عدم أهلية إسرائيل للتسوية المطروحة، لأسباب ذاتية وموضوعية.

وفي الإعداد للمؤتمر الثاني (2001)، وضع أحد المشاركين الرئيسيين في تنظيم المؤتمر الأول، العميد (احتياط) عاموس غلبوع، تقويماً لأعماله وأثارها على المسرح الإسرائيلي بعنوان "اختبار الميزان".⁽²¹⁾ ويستخلص من ملاحظات غلبوع أن المؤتمر، وعلى الرغم من كونه الأول من نوعه، استطاع أن يحدد الموضوعات المهمة والصحيحة في جدول الأعمال الإسرائيلي. لكن قراءة متمعنة لما صدر عن المؤتمر من منشورات تظهر أنه توسع كثيراً أفقياً، لكن من دون التعمق عمودياً في كل الموضوعات. مع ذلك، وعلى الرغم من نفي القيمين على المؤتمر "التهمة"، فقد جرى التقاطه على أنه يمثل وجهات نظر ما يسمى "اليمين الصهيوني"، داخلياً وخارجياً. ولأن هذا اليمين في الحكم فقد شكل "مركز هيرتسليا" الخزان الفكري بالنسبة إليه.

وبصرف النظر عن الذرائعية في الطرح، فإن مسألة "الترانسفير" برزت في مداولات المؤتمر، وفي الكلام عنه والتعليق على أعماله. وفي المؤتمر طرحت الفكرة التي تبناها شارون لاحقاً عن "الانسحاب من جانب واحد" (الانفصال) بالنسبة إلى البعد الفلسطيني من الصراع العربي - الإسرائيلي، علماً بأن براك سبقه إلى طرحها، كما فعل حاييم رامون (حزب العمل)، وإن بأسلوب مختلف. والأکید أن مداولات المؤتمر في الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية تركت أثرها الواضح في مشروع نتنياهو للإصلاح الاقتصادي، وخصوصاً ما يتعلق من بنوده بالضمانات الاجتماعية وحقوق

(19) المصدر نفسه.

(20) المصدر نفسه.

(21) <http://www.herzliyaconference.org>

العمال والمساعدات للطبقات الفقيرة، ولا سيما للأقلية العربية في إسرائيل ومؤسساتها، بما فيها البلديات والمجالس المحلية.

المؤتمر الثاني

عقد "مؤتمر هيرتسليا" الثاني في 16 - 18 كانون الأول/ديسمبر 2001، أي بعد مرور عام واحد تقريباً على الأول، الأمر الذي تكرر في السنوات اللاحقة، وجعله بالتالي حدثاً سنوياً مركزياً من نشاط المركز متعدد الاختصاصات. وإذ غلب على المؤتمر الأول الهاجس الديموغرافي، فإن الثاني عقد في ظل تداعيات 11 أيلول/سبتمبر، التي فرضت نفسها على أعماله ومداولاته. وأسوة بما فعله القيمون على المؤتمر الأول، أُلّف القيمون على المؤتمر الثاني طواقم عمل دأبت على إعداد أوراق عمل شكلت منطلقات لمناقشات المؤتمرين. وبذلك، كان هذا المؤتمر، موضوعياً وذاتياً، أكثر انسجاماً في محاوره مع ركائز الأمن الاستراتيجي للمشروع الصهيوني مما كان عليه المؤتمر الأول. بصورة عامة، تمحورت أعمال المؤتمر الثاني حول الركائز الثلاث الاستراتيجية لأمن المشروع الصهيوني، وهي: (1) "أمن القاعدة"، المتعلق باستكمال البناء الذاتي للمستوطن (أي دولة إسرائيل)، وبالتالي تأهيله لإنجاز المهمات الموكلة إليه في الفكرة الصهيونية الأصلية؛ (2) "الدور الوظيفي" للمستوطن الصهيوني في إطار "الشراكة" مع "المركز الإمبريالي" (البلد الأم)، الذي يتمثل اليوم في الولايات المتحدة الأميركية، حيث الحركة الصهيونية الأكثر فعلاً في العالم بعد إسرائيل؛ (3) تطوير العلاقة بـ "البلد الأم"، بما يؤمن استمرار "الشراكة" في المشروع الصهيوني بين الحركة الصهيونية العالمية، التي أصبحت إسرائيل مركزها، وبين القطب الكوني الأوحده: الولايات المتحدة العالمية - وذلك في سياق "العولمة".

وكان من أهم الأوراق التي أعدت للمؤتمر قبل عقده، تلك التي قدمها يحزقيئيل درور وإيفي إفرغان، تحت عنوان "ديناميات إسرائيل: مزايا خارجية". وعنها يقول مؤلفاها: "هذه المرآة الخارجية لعدد من التقويمات مقدمة إلى المشاركين في مؤتمر هيرتسليا السنوي الثاني [عن] (ميزان المنعة والأمن القوميين)، على أنها ورقة عمل أولية وخلفية موقته، كي تطوّر أكثر لمؤتمر مستقبلي، على أمل الاقتراب من (تقويم خالص للديناميات)، يكون، من خلال التقدير التقريبي، مناسباً لصنع السياسة". والورقة تقوّم وضع إسرائيل بالنسبة إلى دول العالم الأخرى، في عدد من نواحي الحياة المتنوعة. وجاء في خلاصتها ما يلي: "لا تعطي التقويمات المقدمة تقديراً شاملاً وموثوقاً به بالنسبة إلى إسرائيل، لكنها توّشر إلى بعض نقاط الضعف الخطرة فيها،

وهكذا فهي تساعد في وضع أجندة السياسة وأولوياتها.⁽²²⁾

وفي "ملخص الاستنتاجات العامة"، جاء في مقدمة الورقة ما يلي:

"1 - في حقل تعليم التكنولوجيا والعلوم الحرج، تبدو إسرائيل في وضع هزيل ويزداد سوءاً. والافتراض أن هذا يؤشر إلى مشكلات خطيرة في مجالات أخرى يجعل النتائج أشد خطورة..."

"2 - نتائج تقييمات الفعالية في جميع الحقول المتوفرة متدنية..."

"3 - نتائج تقييمات البيئة كانت، من دون مفاجأة، متدنية جداً..."

"4 - تقييمات القدرة التنافسية كانت مقلقة..."

وهذا على العكس من نتائج "مثيرة للإعجاب" فيما يتعلق بالصحة والتكنولوجيا والتطوير الإنساني العام. "وتظهر المقارنة مع الدول العربية تفوقاً إسرائيلياً طويلاً البقاء وذا أبعاد حاسمة." وعاد المؤلفان مرة أخرى فأكدوا أن النتائج الواردة في الورقة أولية، وأنه يجب الاستمرار في جمع معطياتها وتحليلها من أجل الحصول على تقييم صاف للديناميات الإسرائيلية.

كذلك قدّم "فريق عمل السياسة الخارجية"، برئاسة البروفسور شلومو بن - عامي (وزير الخارجية السابق) ورقة مهمة بعنوان "مستقبل سياسة إسرائيل الخارجية: تحديد أهدافها وصوغ سبل عملها". وجاء في مقدمتها ملخص لأهم ما ورد فيها من تحليلات واستخلاصات، منها: "على إسرائيل أن تكيّف نفسها وفق التوتر القائم بين جدول أعمالها. فهي لا تستطيع أن تتكئ فقط على القوة مع تجاهل عولمة المعايير والقيم الخاصة بالقانون الدولي؛ لكن أيضاً غير مسموح لها الاتكاء فقط على الإيمان بتلك القيم، ولا سيما في ضوء الحقيقة أن المحيط الجغرافي - الثقافي الذي نعيش فيه، إمّا أنه يتجاهلها، وإمّا أن قوته ككتلة سياسية تسمح له بالألّا يعاقب على تجاوز قواعد السلوك الدولية المتفق عليها."

وفي هذا السياق يقول كاتبو الورقة: "تمثل إسرائيل في نظر العالم، وخصوصاً الغربي، قيماً تلاقي صدى إيجابياً في وعيه، وهي تلائم المبادئ الأساسية لدى الأمم المتحدة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية. ومع ذلك، فالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وثمرته في مجال الصراع العنيف وتعبيره الإعلامي القاسي، يهدد في أحيان متقاربة بسحق هذا الذخر القيمي لدولة إسرائيل في نظر الغرب. وفي هذا المفهوم أيضاً، كما في مفاهيم أخرى، من المناسب التقاط القضية الفلسطينية كتحدٍ

«The Dynamics of Israel: External Mirrors,» pp. 4-5. (22)

استراتيجي من الدرجة الأولى. ويمكن لتهدئة ملموسة في هذا الصراع أن تؤهل إسرائيل للحفاظ على ما تمثله في نظر الغرب، أو تحول دون إلحاق الأذى به.

وفي تقويم لأوضاع إسرائيل الإقليمية، وبالتالي أجندة سياستها الخارجية، يخلص واضعو الورقة إلى ما يلي: "من دون تسوية إسرائيلية - فلسطينية، وإمكان تسوية مع سورية ولبنان، لا يمكن، حتى في المستقبل المنظور، صوغ سياسة خارجية إسرائيلية لا يؤثر الصراع في مضمونها تأثيراً كبيراً. ويجب أخذ هذه الحقيقة كفرضية أساسية من أجل صوغ برنامج لسياسة خارجية تكون أقدامها مغروسة عميقاً في أرض الواقع... وواضح، إذاً، أنه في المستقبل المنظور ستقف في قلب سياسة إسرائيل الخارجية موضوعات (تقليدية)، على رأسها تحقيق شروط تمكن من الاستقرار في منطقتنا، وكذلك من تجميد، قدر الإمكان، العدوان النشط للدول المتطرفة في المنطقة. ويجب السعي لذلك، لكن من المشكوك فيه ما إذا كان في الإمكان، من دون حل الصراع مع الفلسطينيين، أن تتوصل إسرائيل إلى علاقات مرضية بالعالم العربي كله..."

وفي إطار التوصيات لصوغ أجندة السياسة الخارجية، جاء في الورقة ما يلي: "الرد الاستراتيجي ذو الأهمية القصوى هو العلاقة بالولايات المتحدة. فهذه العلاقة حيوية جداً لإسرائيل، ويجب النظر إليها كعلاقة مطلقة. وهذا يعني أن على إسرائيل الحذر من إلحاق الأذى بهذه العلاقة من خلال نشاطات مع دول أخرى. ذلك بأن الولايات المتحدة هي في الواقع المتكأ المركزي لإسرائيل من ناحية إقليمية، وهي الوحيدة التي في استطاعتها أن تقلب مساراً يولّد أحداثاً خطيرة إلى آخر ينطوي على أحداث إيجابية بالنسبة إلى إسرائيل." كما توصي الورقة بانضمام إسرائيل إلى كتلة سياسية - اقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي. وكذلك تدعو إلى تعزيز العلاقات بدول صاعدة، مثل الصين والهند وتركيا وألمانيا. كما شددت على تمتين العلاقة بروسيا، وخصوصاً من أجل منع حصول إيران على التقنيات النووية.

كما قدم طاقم الدراسات الأمنية، برئاسة اللواء (احتياط) أمنون شاحك (رئيس الأركان السابق) ورقة عمل بعنوان "فعالية الردع - مهمات وإمكانات". وفي باب "مركزية عنصر الردع في الأمن القومي لإسرائيل"، جاء في الورقة: "ما زالت إسرائيل منذ إقامتها واقعة تحت تهديد ذي أبعاد وجودية، وهي تقف في مواجهة محاولة دائمة ومستمرة لسحق قدرتها على الصمود بوسائل عنيفة وسواها. ولا تملك إسرائيل إلا إمكاناً ضئيلاً لتحديد الحوافز المعادية لدى الأطراف العربية الرئيسية التي توجه إلى إسرائيل هذه التهديدات والتحديات... ولأن إسرائيل راغبة في البقاء فإنها تستطيع أن تلبى كل المطالب السياسية المطروحة عليها بمصطلحات إنذارية"، وبالتالي لا بد من

البحث عن وسائل أخرى للمواجهة.⁽²³⁾

وفي غياب القدرة على التحكم في حوافز السلوك العربي تجاه إسرائيل، لا يبحث واضعو الورقة عن الأسباب في ممارسات إسرائيل مثلاً، وإنما يستخلصون أن "الردع يصبح العامل الحاسم في تأمين بقاء دولة إسرائيل ورفاهيتها." ويواصل هؤلاء القول: "عندما لا يكون في الإمكان إغراء العدو واسترضائه بثمن محتمل كي يتخلى عن نياته، فإنه يجب ثنيه قدر الإمكان عن تجسيدها بالفعل، أو على الأقل ثنيه عن استخدام وسائل خطيرة جداً، من شأنها أن تكون فعالة بصورة خاصة من أجل تحقيق تلك النيات. والوسيلة لثنيه عن ذلك هي مواجهته بمعادلة التكلفة والمردود الرادعة، إلى حد إيصال الأطراف العربية المصطرعة مع إسرائيل إلى قناعة فحواها أنهم غير قادرين على الصمود أمام التكلفة و/أو لن ينجحوا في الحصول على الفائدة المرجوة من الخطوات التي يفكرون في اتخاذها."⁽²⁴⁾

وفي الكلام على الردع يتحدث واضعو الورقة عن عاملين: "الأول يركز على نفي الإنجاز المتوقع، من خلال إبراز القدرة على الصمود لدى إسرائيل، حتى في مواجهة تحديات صعبة. والثاني يركز على العقاب الذي لا تستطيع تلك العناصر تحمل تكلفته." وفي كلتا الحالتين يكون عامل الزمن حاسماً وامتلاك قدرة الردع مساراً تراكمياً. ويرى هؤلاء أن العرب يفترضون أن شح الموارد وقصر النفس هما نقطتا الضعف الرئيسيتان لدى إسرائيل، وفي المقابل، فالقدرة على امتصاص الضربات هي الأفضلية الأساسية بالنسبة إليهم. ويشير المؤلفون إلى دأب الجانب العربي على إيجاد السبل للاستمرار في الصراع مع إسرائيل، ويقولون: "فبعد أن رسخت إسرائيل إنجازاتها وقوة ردعها في مواجهة التهديد التقليدي من جانب الجيوش النظامية... يحاول العرب مواجهتها بتهديد غير تقليدي... وكذلك فهم يواجهونها بتهديدات ذات زخم متدن، على افتراض أن إسرائيل عرضة للتأذي جراءها أكثر." وعليها أن تستعد لكل الاحتمالات.

وكما فعل القيمون على المؤتمر الأول، أصدر القيمون على المؤتمر الثاني مجلداً يحتوي وقائع المؤتمر وأوراقه، وكذلك "ملخصاً إدارياً" باللغتين الإنكليزية والعبرية. وقد ناقش المؤتمر القضايا التالية: اختبار ميزان مؤتمر هيرتسليا السابق بمنظور عام؛ هندسة علاقات إسرائيل الخارجية؛ الشعب اليهودي كذخر استراتيجي؛ سياسة الإعلام في عصر الإعلام؛ فعالية الردع - المهمات والإمكانات؛ القومية والتعليم؛ تحقيق منعة اقتصادية - وجودية، وقدرة تنافس وإنجازات سياسية واجتماعية؛

(23) "فعالية الردع - مهمات وإمكانات"، ورقة عمل، ص 1.

(24) المصدر نفسه.

القاعدة الاجتماعية للأمن القومي؛ الفصل الأحادي الجانب - بحث مقارنة؛ مرايا خارجية - إسرائيل بمعايير مقارنة مع دول الغرب والشرق الأوسط.

وكما ذكر أعلاه، فقد عقد المؤتمر في ظل أحداث 11 أيلول/سبتمبر التي لم تكن متوقعة في مرحلة إعداد أوراقه، لكنها فرضت نفسها على جدول أعماله، وبالتالي، تصدر الحديث عنها المنشورات الصادرة عن المؤتمر. وتحت العنوان "عام"، جاء في مطلع الحديث عن "النقاط الرئيسية": "يشكل تاريخ 11 أيلول/سبتمبر 2001 نقطة انعطاف في النظام العالمي، مع انطلاق المعركة الكونية ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة. وهذه معركة ستصوغ نظاماً عالمياً جديداً، وهي في جوهرها حرب قيم. وهدفها الانتصار على الإرهاب وإبادته وإزالة أخطاره على العالم، فالخطر الأكبر على العالم موجود في الإرهاب الذي يجمع بين سلاح القتل الجماعي وبين منفذين متطرفين وانتحاريين. وفي هذه المرحلة، تقترب من نهايتها في أفغانستان المرحلة الأولى من هذه المعركة."⁽²⁵⁾

ورأى المؤتمرون أن حرب أميركا على ما يسمونه "الإرهاب" تخدم مصالح إسرائيل، لأنها تعزز قوتها الاستراتيجية، وتغير ميزان القوى الإقليمي لمصلحتها. فبحسب المفهوم الذي روجته أميركا لحربها، "لا فارق بين إرهاب جيد" يجب القبول به، وبين "إرهاب سيئ" يجب هزيمته. كذلك "فإن إسرائيل لم تعد تقف وحدها في مواجهة دول إرهابية في المنطقة، تمتلك قدرات غير تقليدية." والمهم بالنسبة إلى المشاركين أن من نتائج هذه المعركة الأساسية "تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة." وأكدوا "أن على إسرائيل أن تقوم بكل ما يلزم من أجل الحفاظ على الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وعليها أن تعرف كيف تنخرط في المعركة العالمية، وكذلك في النظام العالمي الجديد الذي ستبنيه الولايات المتحدة." ورأى هؤلاء أن إسرائيل، في هذا "الغلاف" الاستراتيجي، تواجه ثلاثة "عناقيد" من التحديات: الفلسطيني، والاستراتيجي، والعالمي.⁽²⁶⁾

إن التمعن في هذه "العناقيد" الثلاثة من التحديات يظهر بكل وضوح أنها تتعلق بمرتكزات "الأمن الاستراتيجي الأعلى" للمشروع الاستيطاني الصهيوني. فالعنقود الفلسطيني يتعلق بما يمكن تسميته "أمن القاعدة الاستيطانية"، الذي لا يستتب إلا بتهويد فلسطين واستكمال بناء المستوطن اليهودي فيها، بحيث يصبح قادراً على إنتاج وإعادة إنتاج الحياة فيه، بما يؤهله لتحقيق الأهداف الكامنة وراء إنشائه أصلاً.

(25) ملخص المؤتمر الثاني، بالعبرية، ص 3.

(26) المصدر نفسه.

وعنقود التهديدات الاستراتيجية يتعلق بما يمكن تسميته "أمن الدور الوظيفي" للمشروع الصهيوني، الذي هو القاسم المشترك بين شقيه: اليهودي والإمبريالي، والذي لا يستتب إلا عندما ترسخ إسرائيل دورها كشرطي المنطقة، في خدمة المصالح الأميركية. وأمّا عنقود العولمة فيتعلق بتأمين "العلاقة المتميزة" بين المستوطنين (إسرائيل) و"البلد الأم" (الولايات المتحدة)، سواء لأنها تحتضن ذلك المشروع، أو لأنها تضم الكتلة اليهودية الأكبر والأكثر فعلاً في العالم بعد إسرائيل ذاتها.

وكما أخطأ المؤتمرون في تقويمهم للوضع في أفغانستان، هكذا فعلوا أيضاً بالنسبة إلى الانتفاضة الفلسطينية. فقد لاحظ هؤلاء وجود "شروخ" في الانتفاضة الفلسطينية بعد 15 شهراً على نشوبها، ورأوا أن الفلسطينيين فشلوا في تحقيق الهدف المركزي: "كسر قدرة الصمود لدى المجتمع الإسرائيلي". وأكد هؤلاء أن الجيش الإسرائيلي وجد نفسه مستعداً كما يجب لهذه المعركة المتعددة الأبعاد، إلا إنه يستمر في التخبط في مسألة الردع والتصدي الصحيح في مواجهة "الإرهاب" بصورة عامة، ولا سيما في مواجهة ذلك الذي يقوم به "الانتحاريون". في المقابل، رأى المؤتمرون أن إسرائيل فشلت في المعركة الإعلامية، وتساءلوا "ما إذا كان على إسرائيل أن تقيم جهاز إعلام قومي مركزي". واللافت للنظر في مداورات المؤتمر خلوها من الإشارة إلى الاحتلال وممارساته، وبالتالي إلى صمود الانتفاضة واستعداد جماهيرها للتضحية، الأمر الذي عبروا عنه بامتناع ياسر عرفات من التخلي عن أساليب العنف لتحقيق أهدافه السياسية.⁽²⁷⁾

في المقابل، كان هناك إجماع بين المؤتمرين على مسألة سلوك إسرائيل تجاه مسار العولمة، الأمر الذي اختزل في "الملخص" كما يلي: "لا خيار لإسرائيل إلا الانخراط في العولمة، والتخلي المطلق عن مفهوم (شعب يعيش منفرداً)⁽²⁸⁾ والاندماج في ثقافة الغرب، من خلال المحافظة على خصوصيتها". ورأى هؤلاء أن ذلك يتطلب سياسة خارجية مختلفة تماماً عن الراهنة. "وهذا يعني السعي لدخول السوق الأوروبية، والاندماج في الهيئات الدولية، وتحويل الاقتصاد إلى محور الدبلوماسية وصوغ شخصية جديدة للدبلوماسية، بحيث تكون خبرته في الاقتصاد وفي عصر المعلومات الجديد". وعاد المؤتمرون إلى طرح السؤال القديم مجدداً، لكنهم اختلفوا مرة أخرى فيما بينهم بشأن الإجابة عنه: "هل الأمر يستوجب أيضاً عقد حلف دفاعي رسمي مع

(27) المصدر نفسه.

(28) التوراة، سفر الخروج 13، 9.

الولايات المتحدة، التي يجب أن تكون العلاقة بها إطلاقيه⁽²⁹⁾؟
 أمّا بالنسبة إلى "عنفود التهديدات الاستراتيجية" فقد أطلق المؤتمر العنان
 لتخيلاتهم، الأمر الذي قد يكون من أجل مخططات إسرائيل العدوانية في المستقبل.
 وورد في "الملخص": "الأخطار غير التقليدية (وفي هذه المرحلة السلاح الكيماوي
 والبيولوجي، وخلال بضعة أعوام سلاح ذري أيضاً، تحمله صواريخ أرض - أرض من
 مدى بعيد) تتحول إلى خطر مركزي على دولة إسرائيل. وإيران، التي تهدد بتدمير
 إسرائيل، تتحول لتصبح في قلب الخطر." ورأى المشاركون أن الحرب المقبلة لن تكون
 على الحدود، وإنما في الخلفية والعمق الجغرافي، و"ذلك يستوجب تغييرات في مفهوم
 الأمن وتقديم الأجوبة المناسبة." وطرح المؤتمر أجوبة متعددة: التشديد على الدفاع
 عن المؤخرة؛ القدرة في الفضاء والأقمار الصناعية؛ التعاون مع جيوش أجنبية؛
 انقلاب في أهداف سلاح البحر، وغير ذلك.⁽³⁰⁾

كما تناول المؤتمر قضايا "المجتمع والتعليم"، وأكدوا حيوية "التربية القومية"
 وضرورة زيادة موارد التعليم، وخصوصاً في المناطق الريفية. كما تطرقوا إلى قضية
 العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل، "التي برزت بوضوح كأحد التحديات الخطرة
 جداً التي تواجه إسرائيل اليوم، وتستوجب العمل." كما عرجوا على نظام الحكم، حيث
 تواجه إسرائيل "أزمة جدية جداً". ولذلك تقدموا بعدد من التوصيات، كان من أبرزها:
 "إصلاح شامل للنظام - نظام شبه رئاسي يمكن السلطة التنفيذية من العمل؛ إصلاح
 مكمل في أسلوب الانتخابات؛ إصلاح في الحكم المحلي؛ تفحص جميع الأجهزة
 المعيارية في الدولة، بما فيها الاتصالات." وكانت التوصيات الأهم تلك التي جاءت
 في حقل الاقتصاد، والتي تبناها، كما يبدو، وزير المالية بنيامين نتنياهو في برنامجه
 الذي لا يزال في قيد التطبيق، لأنه يطال جوانب الحياة الاقتصادية كافة.

المؤتمر الثالث

عقد هذا المؤتمر في كانون الأول/ديسمبر 2002، (عيد الأنوار اليهودي، سنة 763
 عبري)، تحت شبح "الغزو الأميركي للعراق"، فكان طبيعياً أن يلقي بظله الثقيل على
 أعمال المؤتمر واستخلاصاته. وأسوة بسابقه، ألّف القيمون عليه طواقم عمل لإعداد
 أوراقه الأساسية، وكذلك لإدارة وقائعه وتحرير وإصدار المنشورات المتعلقة به،
 باللغتين الإنكليزية والعبرية. وكالعادة، ناقش المؤتمر قضايا متعددة، تتعلق

(29) ملخص المؤتمر الثاني، بالعبرية، ص 3.

(30) المصدر نفسه، ص 4.

بالأمن الاستراتيجي لدولة إسرائيل، منها: "نماذج الحملات العسكرية البعيدة المدى؛ جبهة إسرائيل الداخلية؛ الحملة الدبلوماسية على الجبهتين الدولية والإقليمية." كما تناول النقاش القضايا الديموغرافية ليهود العالم، ومشكلات الحكم في إسرائيل، وتنافسية اقتصادها في ظل المتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية.⁽³¹⁾

وعن أعمال المؤتمر والمنشورات الصادرة عنه، قال رئيسه، عوزي أراد: "أنتج المؤتمر قائمة طويلة من التوصيات والخيارات للسياسة الإسرائيلية. وبعمله هذا ساهم المؤتمر في الجدل العام، كما قدم لمخططي السياسة في إسرائيل، ولصانعي القرار فيها، لائحة من الخيارات أغنى مما كان متوفراً في السابق." لكنه نوه بصورة خاصة بعمل المؤتمر على صعيد إنتاج "مقياس هيرتسليا"، الذي سيصبح بعد تطويره جزءاً من (مؤتمر هيرتسليا)، وسيرسوم ميزاناً كمياً موحداً لأمن إسرائيل. "وهو بذلك يشكل الخطوة الأولى في تطوير منهج لتقويم وتصنيف موقع إسرائيل العسكري والمدني في فترة زمنية محددة، مقارنة بحلقات أخرى ذات صلة بالأمر، إقليمياً ودولياً." وأشار رئيس المؤتمر بصفة خاصة إلى كلمة ضيف الشرف لتلك السنة، رئيس الحكومة أريئيل شارون، الذي اختار منبر المؤتمر، لا الكنيس ولا الحكومة، لإعلان موقفه من مشروع الرئيس الأميركي، جورج بوش، المعروف باسم "خريطة الطريق".⁽³²⁾

وفي تقويم وضع إسرائيل الراهن إزاء التطورات الدولية المشحونة بالمخاطر والصعوبات من جهة، والتي قد تفتح المجال أمام إسرائيل لتحقيق إنجازات من جهة أخرى، ورد في مقدمة "النقاط الرئيسية" في "الملخص الإداري"، الصادر عن المؤتمر⁽³³⁾ ما يلي: "إن موقع إسرائيل الاستراتيجي في محيطها الإقليمي والكوني مؤات نسبياً، ومجال الفرص مفتوح أمامها. فعلاقاتها الاستراتيجية بالإدارة الأميركية أقوى مما كانت عليه أبداً، وهذا يسهل على إسرائيل حربها ضد الإرهاب عامة، وضد الإرهاب الفلسطيني خاصة." وأضاف كاتبو التقرير: "إن الهجوم الأميركي المتوقع على العراق سيزيح أكثر الأنظمة العربية عداوة لإسرائيل وخطورة عليها؛ وإسرائيل تحتفظ بقوتها الرادعة تجاه جيرانها." في المقابل، "فالتحديات لم تتغير: خطر تصعيد عسكري أوسع؛ تدهور في الوضع جراء المواجهة الجارية مع الفلسطينيين؛ مسألة تسوية سياسية معهم؛ تطور التهديد النووي الإيراني... وتهديدات بهجمات إرهابية ضخمة؛ شكل جديد من اللاسامية."

(31) ملخص المؤتمر الثالث، بالإنكليزية، ص 2.

(32) المصدر نفسه.

(33) المصدر نفسه، ص 4.

أما بالنسبة إلى وضع إسرائيل الداخلي، فجاء في "الملخص" ما يلي⁽³⁴⁾: "فيما يتعلق بالقضايا الأساسية في الحياة القومية - المجتمع والاقتصاد والحكم - فالصورة قاتمة: الاقتصاد الإسرائيلي في تراجع حاد، ويعود ذلك جزئياً إلى قصور سياسي، كما إلى بنية غير ملائمة في السوق؛ الخدمات الحكومية والعامّة على حافة الانهيار؛ الفوارق الاجتماعية تتنامى، والجمهور فقد الثقة بالحكومة (فيما خلا الشرطة وأجهزة الأمن والدفاع) وبالنظام السياسي." وبعد رسم هذه الصورة القاتمة، استدرك كاتبو التقرير بالقول: "ومع ذلك، فالمجتمع الإسرائيلي قد أثبت صموده في مواجهة أكثر من عامين من الإرهاب المستمر. وهناك علاقة واضحة وثيقة بين هذين الركنتين. وفي كليهما، مطلوب من إسرائيل اتخاذ قرارات صعبة: أولاً وقبل كل شيء في القواعد الأساسية للدولة، لكن أيضاً في استراتيجيتها تجاه التسوية مع الفلسطينيين." وتحت عنوان "المعارك الاستراتيجية في الملخص"، جاء ما يلي⁽³⁵⁾: "إن إسقاط صدام حسين سيشكل مفصلاً استراتيجياً إيجابياً بالنسبة إلى إسرائيل: إزاحة تهديد وجودي محتمل؛ فالعراق سيخرج من الحلبة كتهديد عسكري محتمل." ومن إيجابيات غزو العراق التي يعددها واضعو التقرير التغييرات بعيدة المدى في المعادلة الاستراتيجية في المنطقة، مثل "عزل سورية، وإضعاف إيران، الأمر الذي سيحسن ميزان الأمن القومي لإسرائيل." أما فيما يتعلق بأثر هذا الهجوم في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، فقد انقسمت الآراء في المؤتمر. وفعلاً، خابت تقديرات مختلف الأطراف. لقد كان هناك من قدر أن "الانتفاضة" ستتوقف جراء انقطاع الدعم المالي العراقي. وكان هناك من رأى أن إدارة بوش ستتفرغ لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بعد استقرار الوضع في العراق. وفي الواقع، ثبت أن هذه التقديرات كانت غير مطها.

وأجمع المؤتمر على أن لإسرائيل "مصلحة حيوية" في نجاح الولايات المتحدة في حربها على "الثلاثي": "الإرهاب" - الأنظمة الدكتاتورية التي تمتلك أسلحة دمار شامل - "الإسلام الأصولي". وجاء في "الملخص"⁽³⁶⁾ "لم يسبق في تاريخ الولايات المتحدة وإسرائيل أن كان هناك تطابق كهذا في المصالح بينهما. ولذلك، أصبحت قدرات أميركا وأهدافها مركباً في ميزان الأمن القومي الإسرائيلي." واستخلص هؤلاء أنه نتيجة ذلك ينبغي لإسرائيل أن تتفحص سياستها الخارجية في ضوء مصالح

(34) المصدر نفسه، ص 4 - 5.

(35) المصدر نفسه، ص 6.

(36) المصدر نفسه.

الولايات المتحدة وحاجاتها." وفي تعليل ذلك قالوا: "إن الإسلام الأصولي يشكل تهديداً شديداً لإسرائيل، والحرب ضده يجب أن تكون أيديولوجية في الجوهر، وبقيادة الولايات المتحدة." وكذلك الأمر بالنسبة إلى "الإرهاب" الدولي، الذي لا يميز بين المقاتلين والمدنيين.

في ميزان المواجهة مع "الانتفاضة"، قدّر المؤتمرون أن إسرائيل حققت إنجازات كبيرة بعد عامين من الصراع، وأشاروا إلى النقاط التالية: (1) لم يحقق الفلسطينيون أهدافهم؛ (2) فقد ياسر عرفات شرعيته السياسية في نظر الإدارة الأميركية؛ (3) تصاعد النقد لعرفات وسياسته في المجتمع الفلسطيني؛ (4) تقلص "الإرهاب" مع أنه لم يهزم؛ (5) أثبت المجتمع الإسرائيلي قدرته على الصمود. في المقابل، "تحملت إسرائيل خسائر هائلة في الأرواح والأموال. وكانت الخسائر المباشرة نحو 14 مليار شيكل جديد سنوياً، والاستثمارات هبطت عمودياً، وموقع إسرائيل الدولي، ولا سيما في أوروبا، يواجه مشكلات." وفي مواجهة الانتفاضة، كان هناك أطروحات، أبرزها اثنتان: الأولى، وهي الغالبة، تشدد على ضرورة القضاء على "الإرهاب"، كشرط لا بد منه لأي حل سياسي. والثانية لا تجادل في ضرورة "محاربة الإرهاب"، لكنها لا ترى إمكان التغلب عليه عسكرياً، الأمر الذي يستوجب رفق العمل العسكري بتحريك سياسي.⁽³⁷⁾

وتداول المؤتمرون عدداً من مشاريع الحلول السياسية، كان على رأسها "خريطة الطريق"، التي طرحها الرئيس بوش في حزيران/يونيو 2002. كما طرح مشروع "الانفصال من جانب واحد"، وبلا اتفاق سياسي. وكذلك مشروع "وصاية" (انتداب) أميركية على الأراضي الفلسطينية. وفي المقابل، كان هناك أطروحات ترفض فكرة الدولة الفلسطينية، وتقترح حلاً يقوم على إنشائها في الأردن، أو في سيناء. كما طرحت شروط للعودة إلى طاولة المفاوضات، منها: (1) إزاحة عرفات من السلطة واستبداله بقيادة أخرى، وإدخال إصلاحات "جزرية على بنية السلطة"؛ (2) وقف "الإرهاب" ونبذته؛ (3) البدء بإعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين؛ (4) الاعتراف المتبادل بين الطرفين؛ (5) على الفلسطينيين القبول بفترة "اختبار" طويلة المدى يمتحن فيها "حسن سلوكهم".⁽³⁸⁾

احتلت "خريطة الطريق" منزلة متميزة في مداولات المؤتمر، وخصوصاً أن رئيس الحكومة، أريئيل شارون، اختار المؤتمر منبراً لإعلان قبوله الشروط بالمشروع الأميركي. وكان طبيعياً أن يولي المؤتمر اهتماماً خاصاً للصيغة التي طرحها شارون، والمنطلقة من مبدأ المراحل، التي تصب إحداها في الأخرى، على أساس الأداء

(37) المصدر نفسه، ص 7 - 8.
(38) المصدر نفسه، ص 30 - 31.

وتنفيذ الالتزامات. وفي المرحلة الأولى، يجري استبدال عرفات "بقيادة فلسطينية مسؤولة وغير فاسدة." وتتم إصلاحات جذرية في بنية السلطة، ولا سيما في أجهزة الأمن والمؤسسات الاقتصادية والسياسية الأخرى. وفي هذه المرحلة تحارب السلطة "الإرهاب"، وتجمع السلاح غير الشرعي، وتصفى بنية التنظيمات المسلحة. وفي المرحلة الثانية، تعلن الدولة الفلسطينية في حدود مؤقتة، وتكون مجردة تماماً من السلاح، وتبقى مسؤولية الحدود في يد إسرائيل، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المجال الجوي. وفي المرحلة الثالثة، تبدأ المفاوضات بشأن الحدود النهائية.

وعلى نوع من الاستحياء، طرح في المؤتمر مشروع "الانفصال الأحادي الجانب"، الذي سبق أن طرحه رئيس حكومة إسرائيل، إيهود براك، والوزير في حكومته، حاييم رامون (حزب العمل) بشكل أو بآخر. لكن الأهم من ذلك هو تبني شارون ذلك المشروع وطرحه لاحقاً في المؤتمر الرابع. وبصرف النظر عن الذرائع لطرح هذا المشروع، فإن الجوهر في تبنيه هو عدم الاعتراف بشريك فلسطيني، والتعامل معه على أساس الندية، كما فعل رايبين بعد اتفاق أوسلو. أما الذريعة المعلنة فهي غياب قيادة فلسطينية مؤهلة للتفاوض الجدي بغية إنهاء الصراع، من جهة، والتهديد الكامن لإسرائيل "كدولة يهودية" جرّاء استمرار الاحتلال. ويرى واضعو التقرير إيجابيات هذا المشروع كالتالي: "على المدى القريب، سيحسن الفصل الأمن، ويمكن إسرائيل من تحويل الموارد إلى الأجندة المدنية... وعلى المدى البعيد، سيسمح هذا لإسرائيل بالمحافظة على الدولة بالهوية اليهودية..."⁽³⁹⁾

وفي الجزء الثاني من "الملخص" تم التطرق إلى أوضاع البنية الذاتية لإسرائيل، وجاء فيه تحت بند "السمات الرئيسية" ما يلي: "تتفق دوائر واسعة من الأكاديميين، والتنفيذيين، والاقتصاديين، والسياسيين، على الضرورة الملحة للإصلاح في الحكم. وهذا الإجماع ظاهر أيضاً في الرأي العام، إذ تشير الاستطلاعات إلى عدم رضا الجمهور عن عمل السلطة التشريعية وأغلبية الفروع التنفيذية." فبالنسبة إلى الكنيست، رأى المؤتمر أنه "يجب تحسين نوعية تشريعاته وقدرته على مراقبة السلطة التنفيذية بطريقة تضمن الاستقرار." وبالنسبة إلى الحكومة طرحت مقترحات متعددة، منها: (1) تعزيز سلطة رئيس الحكومة؛ (2) إصلاح نظام الحكومة الراهن؛ (3) التحول إلى نظام رئاسي؛ (4) إصلاح الخدمات المدنية. وقدم المؤتمر توصيات كثيرة، ستبقى في المستقبل المنظور حبراً على ورق، لأن المؤسسة الحاكمة ليست معنية بالانقلاب على

(39) المصدر نفسه، ص 35.

نفسها.⁽⁴⁰⁾

وتطرق المؤتمر إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل، وورد عنها في "الملخص": "إن المؤشرات الاقتصادية تظهر أن اقتصاد إسرائيل في ركود عميق، ولا خلاف في خطورة الوضع." وبينما رأوا أن أسباب ذلك تكمن في الوضع الأمني (الانتفاضة) والأزمة العالمية للتكنولوجيا المتقدمة، "فإن الأزمة تتفاقم جرّاء العيوب المتأصلة في السياسة الاقتصادية وبنية السوق." وقال هؤلاء إن العلة تتجلى في: (1) الإنفاق العام العالي؛ (2) المستوى المتدني في النمو الاقتصادي؛ (3) الدين الخارجي والداخلي. وبعد التأكيد على مواطن الضعف، تقدم المؤتمر بعدد من التوصيات، منها: (1) تخفيض الإنفاق الحكومي؛ (2) تقليص عدد العاملين في القطاع العام؛ (3) تقليص الدين العام؛ (4) تقليص التدخل الحكومي في النفقات؛ (5) الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي؛ (6) تقليص عجز الموازنة؛ (7) تخفيض الضرائب. ويجب الإشارة إلى أن هذه التوصيات شكلت الأساس في برنامج "الإصلاح الاقتصادي" لوزير المالية، بنيامين نتنياهو.⁽⁴¹⁾

وتعرض المؤتمر لـ "المسألة الديموغرافية" لليهود في العالم، وجاء في "النقاط الرئيسية" من "الملخص": "إننا نشهد حالياً مساراً مقلقاً من تناقص عدد اليهود في العالم. وتواجه هوية الشعب اليهودي واستمراريته تحدياً هائلاً في القرن 21." وفي المقارنة مع سكان العالم، الذين زادوا 60% منذ الحرب العالمية الثانية، فإن الزيادة لدى اليهود لا تتجاوز 2%. وبصرف النظر عن التفصيلات، عزا المؤتمر الأسباب إلى: (1) نسبة عالية من الزواج المختلط، وخصوصاً في روسيا والولايات المتحدة؛ (2) معدلات ولادة متدنية جداً؛ (3) حصول اليهود على المساواة في الحقوق المدنية؛ (4) مظاهر "اللاسامية". وقدم المؤتمر عدداً من التوصيات، تبنت الوكالة اليهودية بعضها، مثل: العمل على تهجير اليهود من روسيا؛ تعزيز "التثقيف العبري" بين اليهود في "الشتات"؛ تقديم الدعم الإسرائيلي للطوائف اليهودية في الخارج.⁽⁴²⁾

المؤتمر الرابع

في 16 - 18 كانون الأول/ديسمبر 2003، عقد "مؤتمر هيرتسليا" الرابع، الذي تميز من سابقه، شكلاً ومضموناً، إذ أصبح أكثر تعبيراً عن الفكرة الكامنة وراء عقده

(40) المصدر نفسه، ص 44 - 51.

(41) المصدر نفسه، ص 51 - 58.

(42) المصدر نفسه، ص 61 - 64.

أصلاً. ففي مقابل تراجع مشاركة الأكاديميين والخبراء ورجال الاختصاص في أعمال المؤتمر، برز تمثيل التيارات السياسية ورجال السلطة والمؤسسة الحاكمة في مداولاته. ومع أنه أُلِّفت طواقم عمل لإعداد أوراق المؤتمر، فإن الأهم فيه كانت الكلمات التي ألقاها الرسميون، وفي مقدمهم رئيس الحكومة شارون. وحلت كلمات المدعوين والضيوف محل أوراق العمل، واستحوذت على مناقشات المؤتمرين، كما على منشورات المؤتمر وتعليقات وسائط الإعلام عليه. وعنه قال رئيسه أراد في مقدمة "استخلاصات المؤتمر" (باللغتين الإنكليزية والعبرية) ما يلي: "عكست مداولات المؤتمر برنامج إسرائيل الحالي في مختلف الحقول: الأمن، والسياسة، والاقتصاد، والمجتمع".

وعن وثيقة "استخلاصات المؤتمر" قال أراد: "تحتوي الوثيقة الاستخلاصات والتوصيات الرئيسية التي أثّرت خلال أعمال المؤتمر، وقد جرى تقديم الأفكار المتضمنة وفقاً لموضوعات المؤتمر الرئيسية، من دون تمييز بين أصول المواد: نتائج تقارير طواقم العمل؛ محاضرات الخبراء من إسرائيل والخارج؛ كلمات القادة السياسيين". إلاّ إنه بصرف النظر عن لغة أراد الاعتذارية، فإن الخطابات التي ألقاها السياسيون، سواء من الائتلاف الحكومي أو من المعارضة، هي التي أعطت هذا المؤتمر أهميته. فبالإضافة إلى شارون، الذي اختار منبر المؤتمر مرة أخرى لطرح مشروعه "الانفصال الأحادي الجانب"، بدلاً من الكنيست أو الحكومة، تكلم نائبه إيهود أولمرت، ووزير ماليته بنيامين نتنياهو، ووزير خارجيته سيلفان شالوم، وكذلك الوزير شيطريت (المالية). ومن الائتلاف الحكومي أيضاً تكلم وزير العدل يوسف (طومي) لبيد، ووزير الشؤون الاجتماعية زفولون أورليف. ومن المعارضة، رئيسها شمعون بيرس، وكذلك النواب في الكنيست حاييم رامون ومتان فيلنابي، وغيرهم كثير.

وجاء في التقرير⁽⁴³⁾: "إن مقياس المنعة القومية يشير إلى هبوط في الاقتصاد والتماسك الاجتماعي والحكم". وكان التقويم العام يشير إلى هبوط في الناتج القومي، وبالتالي في مستوى المعيشة، الأمر الذي جرى التعبير عنه في زيادة الدين العام والبطالة والفقر والفوارق الاجتماعية. كذلك لاحظ المؤتمرين تراجعاً في الاستقرار السياسي، كما في رقابة الجمهور على أعمال المؤسسة الحاكمة، وفي حكم القانون، وفي نجاعة الأداء الحكومي والحقوق المدنية. وأشار التقرير إلى هبوط في وطنية الجمهور الإسرائيلي وفي ثقته بمؤسساته السياسية والعامّة. وقد بنيت هذه التقويمات العامة على المعلومات الواردة من: 1) "مقياس هيرتسليا"، الذي يقارن أوضاع إسرائيل

(43) ملخص المؤتمر الرابع، بالإنكليزية، ص 3.

بدول أوروبا الغربية؛ (2) "مقياس حيفا"، الذي يعنى بقياس المشاعر والمواقف لدى الجمهور الإسرائيلي؛ (3) "مقياس مجلس الأمن القومي"، الذي يركز على صمود "المجتمع" الإسرائيلي في مواجهة الانتفاضة.⁽⁴⁴⁾

ورأى المؤتمر أن وضع إسرائيل الاستراتيجي قد تحسن خلال السنة الأخيرة، وأولاً وقبل كل شيء نتيجة استراتيجيا الولايات المتحدة في الشرق الأوسط: إزاحة صدام حسين؛ تفكيك برنامج ليبيا النووي؛ استمرار الضغط على سورية. ورأوا أن هذه التطورات تفتح أمام إسرائيل خيارات لتوجهات متعددة ليس أقلها، في ظل تراجع التهديد العسكري، تحويل الموارد من الجانب الأمني إلى الجانب المدني والاجتماعي. وهذا طبعاً إلى جانب انعكاس هذه التحولات على حسابات الفلسطينيين للاستمرار في المقاومة. وفي ظل غياب إمكان التوصل إلى تسوية "مع الفلسطينيين بقيادة عرفات"، ثار جدل بين المؤتمرين بالنسبة إلى الخيارات المتوفرة. وإذا أجمعوا على ضرورة الاستمرار في قمع انتفاضة الشعب الفلسطيني، انقسموا في الرأي بشأن العمل السياسي، فكان من دعا إلى الاستمرار في التزام خريطة الطريق، وعدم اللجوء إلى خطوات من جانب واحد، بينما دعا آخرون إلى العكس من ذلك بشكل أو بآخر.⁽⁴⁵⁾

وقد لخصت "الوثيقة"⁽⁴⁶⁾ أهم النقاط في كلمة شارون، التي ألقاها في جلسة المؤتمر الختامية، بالنقاط التالية: إعادة نشر الجيش الإسرائيلي؛ إعادة تموضع المستوطنات؛ استكمال بناء الجدار العازل؛ التمييز بين الخط الأمني والحدود النهائية؛ تعزيز السيطرة الإسرائيلية على المناطق التي ستبقى في أيدي يهودية؛ تنفيذ الخطة بالتنسيق مع الولايات المتحدة. وهذا ما يحاول شارون، فعلاً، تمريره في الحكومة والكنيست حالياً (نهاية سنة 2004)، في مواجهة معارضة قوية داخل حزبه، ناهيك عن مقاومة المستوطنين وأحزاب اليمين المتطرف، من جهة، وتأييد حزب العمل، وشينوي، وكتلة ميرتس - ياحد، من جهة أخرى.

في المقابل، رأى المؤتمر أن حصول إيران على أسلحة نووية سيغير بشكل جذري الوضع الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وما وراءه. وإزاء النشاط الإيراني في الحقل النووي، رأى المؤتمر ثلاثة خيارات: (1) التوصل إلى اتفاق رزمة بين الولايات المتحدة وإيران، يشمل أسلحة الدمار الشامل و"الإرهاب"؛ (2) العمل العسكري، أو عدد من الأعمال ضد أهداف نووية إيرانية؛ (3) ردع البرنامج النووي الإيراني، أو إعاقته.

(44) المصدر نفسه، ص 12.

(45) المصدر نفسه، ص 3 - 4.

(46) المصدر نفسه، ص 29.

ومهما تكن الخيارات، فالمؤتمرون أوصوا بما يلي: (1) تفكيك برنامج تخصيب الوقود النووي، لا تعليقه؛ (2) إخراج دائرة الوقود النووي بكاملها من السيطرة الإيرانية، كي لا يكون في قدرة إيران إنتاج مواد انشطارية. وعلى افتراض عدم ضمان هذه الخطوات، "يجب اللجوء إلى مقاربة أخرى، تتمثل في المبادرة إلى خطوات تقود إلى تغيير النظام في إيران." ويجب ألا تتوقف إسرائيل عن تحريض واشنطن على الاستمرار في العمل للحوول دون امتلاك إيران أسلحة نووية.⁽⁴⁷⁾

وكان من أبرز ما ورد في كلمة وزير المالية نتنياهو عن برنامجه للإصلاح الاقتصادي، وذلك بعد "عرض فكري" عن "الإرهاب العالمي"، قوله: "اقتصادياً، كنا على حافة الانهيار." أمّا وقد "توقف الركود"، "فعلينا" (1) كسر مثلث الفقر، وحصص الدعم الحكومي بالمحتاجين فعلاً؛ (2) كسر الاحتكار وفتح قطاع البترول، وحتى البريد، أمام المنافسة؛ (3) خفض الضرائب. ورأى نتنياهو ضرورة إحداث "ثورة في نظام التعليم"، وقال: "إن نوعية المدرسة تتقرر من خلال مدير جيد، يستطيع أن يرفع أو يطرد معلماً بحسب قدراته وحاجات المدرسة." وهذا ما دعا إليه نتنياهو في برنامجه للإصلاح الاقتصادي، الذي أثار ضده نقابات العمال (الهستدروت). وأكد نتنياهو ضرورة تقليص الميزانية الحكومية وتخفيض العجز فيها. وختم كلمته بالقول: "إن مشكلة العالم اليوم تتمثل في الإسلام الأصولي... وكما فشلت الشيوعية في موسكو وتقدم الاقتصاد العالمي، فسوف ننتصر نحن، لا الإسلام الراديكالي."

وعن بناء قوة الجيش تكلم رئيس أركانه موشيه (بوغني) يعلون، فقال: "لا شك في أن إسرائيل تعتبر قوة إقليمية، لكن حقها في الوجود كدولة يهودية لا يزال غير معترف به." وتطرق يعلون إلى "قوة الردع" الإسرائيلية، التي تعبر عن نفسها، في نظره، بطريقتين: الأولى تقليدية، "تقوم على التجارب السابقة والهزائم التي خبرتها الأنظمة العربية"; الثانية غير تقليدية، وهي منذ قيام إسرائيل لم تستخدم. وهذا الردع مشتق من "قدرات معينة" تعزى إلى إسرائيل. وفي المقابل، هناك قوى ترى أن جبهة إسرائيل الداخلية أشد تأثراً بـ "الإرهاب" والصواريخ أرض - أرض على أنواعها. وأكد يعلون أنه لا يرى في الجانب الفلسطيني شريكاً للمفاوضات على أساس دولتين: إسرائيل وفلسطين. أمّا بالنسبة إلى جبهة الشمال، وتحديداً في مواجهة "حزب الله"، فهذه مسؤولية سورية. وعارض يعلون فكرة إلغاء التجنيد الإلزامي وخدمة الاحتياط.

وتحدث في المؤتمر وزير خارجية ألمانيا، يوشكا فيشر، فقال: "إن العلاقات

(47) المصدر نفسه، ص 5.

الألمانية - الإسرائيلية يجب ألا تؤخذ على أنها أمر مسلم به. فألمانيا تتحمل مسؤولية أخلاقية عن أهوال الهولوكوست... ولهذا السبب سندعم دائماً حق دولة إسرائيل في الوجود. "وتطرق فيشر إلى موقف بلده مما سماه "الإرهاب"، وأكد التزام حكومته بمكافحته، وكذلك الأمر بالنسبة إلى "مظاهر اللاسامية" في أوروبا. وأكد فيشر أن أوروبا تتفهم قلق إسرائيل من امتلاك إيران أسلحة دمار شامل، لكنه لم ير استقراراً في المنطقة من دون إيجاد حل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وبالتالي، فأوروبا تؤيد "خريطة الطريق". وهي ترى وجوب قيام الولايات المتحدة بدور قيادي في تجسيدها واقعاً في المنطقة، وعلى أوروبا مساعدتها في هذا المجال، من دون محاولة احتلال مكانها. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>